حقوق الإنسان بإيجاز

حقوق الإنسان

بإيجاز

المحرر التنفيذي: جورج كلاك * رئيس التحرير: ميلدريد سولا نيلي * المحرر: بول مالامود * تصميم الكتاب: كلويه د. إيليس * تصميم الغلاف: مين ياو * بحث الصور: ماغي جونسون سليكر * المراجع: آنيتا ن. غرين

مستشار التحرير: روث ويدجوود. أستاذة القانون الدولي والدبلوماسية. كلية بول نيتشيه للدراسات الدولية المتقدمة. جامعة جونز هوبكنز

المقدمة

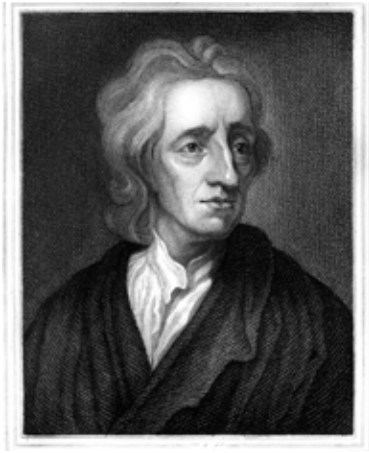

جسّد الفيلسوف البريطاني جون لوك عصر التنوير في القرن السابع عشر (حقوق النشر ذي برنت كوليكتور/ هيريتج-ايميجيس/ايمجيستيت. المملكة المتحدة)

يكمن في أعماق ذهن وروح البشر الإيمان الراسخ بأن كل إنسان يملك حقوقا معينة، من ضمنها حق التحرر من الظلم، والحرية في اتخاذ الخيارات المعقولة، والتحرر من القسوة. يشعر كل فرد تقريباً بذلك بصورة فطرية حتى ولو لم يكن يعتقد بأن الحصول على مثل هذه الحقوق أمر سهل.

منحت معظم المجتمعات عبر التاريخ حقوقاً للقليلين فقط من أصحاب الحظوة. في أوروبا، في القرن الثامن عشر، برز مفهوم "القانون الطبيعي"، المستند إلى النظام الكوني، الذي وضع أسس

هذه الحقوق للجميع. كان لهذه النظرة الفلسفية تأثير هائل على الثورة الأميركية في العام 1776، وعلى المفاهيم المغروسة في الدستور الأميركي، الذي لا يزال الوثيقة التي تنظم جميع القوانين الأميركية.

تجرى محاولات في كافة الدول المتمدنة لتعريف وتعزيز حقوق الإنسان. جوهر هذه المفهوم هو نفسه في كل مكانٍ: حقوق الإنسان هي الحقوق التي يملكها الناس لمجرد كونهم بشراً. إنها حقوق شمولية متساوية كما أنها حقوق ثابتة، غير قابلة للتصرف. من الممكن تعليق هذه الحقوق، عن حق او عن خطأ، في أماكن وأزمنة مختلفة، ولكن فكرة الحقوق المتأصلة لا يمكن إلغاؤها. لا يستطيع أي كان ان يفقد هذه الحقوق، تماما كما لا يمكنه أن يتوقف عن ان يكون إنساناً.

قرون من التقدم

أكد "مقال متعلق بالمفهوم البشري" للفيلسوف البريطاني جون لوك الأهمية والتعقيد وأيضاً الكرامة للفرد بحد ذاته.

تقليدياً، كان لدى جميع المجموعات البشرية، بدءاً من قبائل سكان الغابات وصولاً إلى الناس المتطورين ثقافياً في المدن، أفكار عامة حول العدالة، الإنصاف، الكرامة، والاحترام. لكن فكرة أن جميع الناس، لمجرد كونهم بشراً، يملكون حقوقاً ثابتة لا يمكن التصرف بها ويستطيعون استعمالها لحماية أنفسهم ضد المجتمع وحكامه، لم تشكل سوى وجهة نظر لأقلية من الناس في الفترة التي سبقت القرن السادس عشر.

اعتقدت مجتمعات عديدة، ما قبل العصور الحديثة، بأن على الحكام واجب الحكم بحكمة ولمصلحة الجميع. لكن ساد الاعتقاد بأن هذا الواجب يأتي بأمر إلهي أو من التقاليد المتوارثة. لم يستند هذا الواجب إلى مفهوم حقوق الإنسان الشخصية التي يستطيع الناس العاديون المطالبة بها لحماية أنفسهم من حكام ظالمين.

نظرية بالنسبة للبعض

كان الفيلسوف البريطاني جون لوك (1632-1704) أول من يُنسب إليه الفضل في وضع نظرية شاملة لحقوق الإنسان. كتب لوك يقول

إن الناس يشكلون مجتمعات، وان المجتمعات تشكل حكومات من أجل تأمين التمتع بالحقوق "الطبيعية". حدد لوك الحكومة بأنها "عقد اجتماعي" بين الحكام والمحكومين. واعتقد ان المواطنين مجبرون على الولاء فقط لحاكم يحمي حقوقهم الإنسانية. وقد تتمتع تلك الحقوق بالأسبقية على طلبات ومصالح الحكومة. كما لا يمكن ان تعتبر الحكومة مشروعة إلا إذا احترمت وحمت حقوق الإنسان لمواطنيها بصورة نظامية.

لكن، كانت هناك حدود لنظرية لوك. فهو لم يأخذ في اعتباره مطالب كل الناس حتى ولو كانت لغة كتاباته تتكلم بعبارات شمولية. كان تركيزه الفعلي على حماية حقوق الرجال الأوروبيين الذين كانوا يملكون ممتلكات. لم تعترف نظريته بأن النساء، سوية مع الشعوب الأصلية، والخدم والعمال المأجورين، يملكون حقوقا كاملة. مع ذلك، شكّل تفكير لوك وآخرين معاصرين له اختراقاً فكريا مهماً.

توسيع نطاق الحقوق
العديد من الصراعات السياسية العظيمة دارت خلال القرنين الماضيين حول توسيع نطاق الحقوق المحمية. شمل ذلك توسيع حقوق التصويت ليشمل جميع المواطنين، والسماح للعمال بالمطالبة بتحسين أجورهم وظروف عملهم، وإلغاء التمييز المستند إلى العرق والجنس.

في كل هذه الحالات، استعملت المجموعات المحرومة حرياتها المحدودة للضغط من اجل الاعتراف القانوني بحقوقها الأساسية

التي كانت لا تزال منكرة. وفي كل حالة كان جوهر النقاش هو أننا "نحن"، وبقدر لا يقل عنكم "انتم"، من بني البشر. وبذلك فإننا كلنا مؤهلون للتمتع بنفس الحقوق الأساسية كما بالاهتمام والاحترام المتساوي من الدولة. قاد قبول هذه الحجج إلى حدوث تغييرات اجتماعية وسياسية جذرية عبر العالم.

وفي سائر أرجاء الكرة الأرضية، عانت الانظمة الحاكمة التي كانت تنكر حقوق الإنسان الأساسية لمواطنيها من عدم استقرار طويل الأمد. وكان السبب المهم لانهيار الاتحاد السوفياتي هو عدم القبول المتزايد لدى المواطنين في دول الكتلة الشيوعية بالإنكار النظامي لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا. وسقطت حكومات عسكرية قمعية في أميركا الجنوبية وأميركا الوسطى خلال الثمانينيات من القرن العشرين. أما في آسيا وأفريقيا فقد ظلت حركات التحرر والديمقراطية أقل انتظاماً ومع ذلك فإنها كانت حقيقية. فمثلا، تشكل كوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا نموذجين بارزين لمدى تقدم حقوق الإنسان.

الدرس الذي تَّم تعلمه من الماضي القريب هو انه أينما أُعطي الناس فرصة الاختيار، فإنهم يختارون حقوق الإنسان المعترف بها دوليا. وبالرغم من مواطن التقصير فإننا نعيش في عالم تتضاءل فيه الحكومات التي تتجرأ على إنكار حرية الاختيار لمواطنيها.

عقب سفك الدماء خلال الحرب العالمية الثانية، اتخذت الشرعة العالمية لحقوق الإنسان صفة مستعجلة جديدة. في الصورة هنا تظهر اليانور روزفلت أرملة الرئيس فرانكلين دي. روزفلت وهي تحمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة.

حقوق الإنسان كمسألة دولية

تؤكد جميع الدول تقريباً في جميع مناطق العالم، وعلى مختلف مستويات تطورها، التزامها بحقوق الإنسان. والحكومة التي تنخرط في نمط ثابت في الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان تعتبر على نحو واسع بأنها حكومة لا تحظى بالمشروعية.

لم يكن الأمر دائماً كذلك. فتقدم أية دولة في مجال حقوق الإنسان،

أو غياب ذلك التقدم، لم يصبح موضوعاً ثابتاً في العلاقات الدولية سوى منذ نصف قرن تقريباً. فقبل الحرب العالمية الثانية، كانت مجازر المجموعات الاثنية داخل الدول تقابل بما لا يزيد عن بيانات مهذبة تعلن عدم الموافقة. كما إن الانتهاكات الفاضحة بدرجة أقل لم تكن تعتبر حتى موضوعاً مناسباً في الأحاديث الدبلوماسية.

اعتبرت طريقة معاملة الحكومة لمواطنيها داخل حدود بلادها مسألة تتعلق بسيادتها، أي السلطة العليا التي تملكها في شؤونها الداخلية. وفي الواقع، كانت الدول الأخرى والمجتمع الدولي يعتبرون انهم ملزمون قانونياً ودولياً بعدم التدخل في مثل هذه الأمور.

صدمة المحرقة

خلال المحرقة التي نفذت خلال الحرب العالمية الثانية، قتلت ألمانيا النازية والمتعاونون معها بصورة نظامية الملايين: من الأوروبيين اليهود، والغجر، والمثليين جنسيا، بمن في ذلك النساء، والرجال والأطفال. سبّب الاشمئزاز من هذه الوحشية التي لا يمكن تصورها حدوث تغيير فكري استثنائي. ولّد الشعور بالمسؤولية عن المحرقة إعلان التعهد بوجوب عدم السماح

تظهر في هذه الصورة البانور روزفلت (إلى اليمين) وهي تناقش صيغة وثيقة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ساعدت البانور روزفلت، الإنسانة المجاهرة بصراحتها، في بلورة المناخ الفكري الليبرالي لتلك الأزمان.

لمثل هذه الأعمال الوحشية بأن تتكرر من جديد. ودخلت حقوق الإنسان في المسار الرئيسي للعلاقات الدولية. كانت بعض الدول قبل المحرقة تستخدم العذر المتمثل في أن معاملة دولة لمواطنيها هي مسألة داخلية، وان ذبح حكومة لمواطنيها لا يُشكّل جريمة دولية معترفا بها قانونيا.

ساعدت محاكمات جرائم الحرب في نورمبرغ عام 1945 في تغيير الوضع. أدخلت هذه المحاكمات، التي حاكمت نازيين من ذوي المناصب العالية عن أعمالهم، فكرة الجرائم ضد الإنسانية. فللمرة الأولى جرت محاسبة مسؤولين بصورة قانونية عن أعمالهم أمام المجتمع الدولي لارتكابهم جرائم ضد مواطنين أفراد. أما في الأمم المتحدة فقد برزت حقوق الإنسان بالفعل كموضوعٍ يخص العلاقات الدولية. وقد شغلت مسألة حقوق الإنسان حيزاً بارزاً في ميثاق منظمة الأمم المتحدة الذي تّم تبنيه عام 1945. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 1948، تبنّت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أعلنت هذه القائمة الشاملة لحقوق الإنسان ان الطريقة التي تعامل فيها الدول مواطنيها هي مثار اهتمام دولي مشروع وتخضع لمعايير دولية.

تأثير الحرب الباردة
لكن لم يمر كل شيء بسلاسة. ففي السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، اندلع كفاح أيديولوجي بين الدول الشيوعية والرأسمالية ترددت أصداؤه حول العالم. دامت "الحرب الباردة" حتى انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991. وبينما كانت الولايات المتحدة مستعدة أحياناً لتجاهل هفوات حقوق الإنسان في الدول

"الصديقة" المناهضة للشيوعية، كان الاتحاد السوفياتي كذلك مستعداً لاستعمال القوة عند الضرورة لطمأنة الأنظمة الاستبدادية "الصديقة" الواقعة ضمن منطقة نفوذه.

علاوة على ذلك، لم يكن هناك سوى عدد قليل من الدول المستعدة للسماح حتى بالمراقبة المتعددة الجوانب لممارسات حقوق الإنسان القومية، هذا إذا لم نذكر التطبيق أو التنفيذ الدولي لهذه الحقوق. لم تكن الأمم المتحدة حكومة عالمية. فهي لا تستطيع عمل أي شيء لا يسمح به أعضاؤها، أي الدول ذات السيادة. خلال أول عقدين من عمر الحرب الباردة لم تكن أي واحدة من الكتلتين راغبة بالسماح للأمم المتحدة بعمل الشيء الكثير في مجال حقوق الإنسان.

بحلول منتصف الستينيات من القرن العشرين، أصبحت الكتلة الأفريقية-الآسيوية أكبر مجموعة في الأمم المتحدة. كان لدى هذه الدول، التي عانت طويلاً تحت الحكم الاستعماري، اهتمام خاص بحقوق الإنسان. وقد وجدت أذناً مؤيدة من الكتلة السوفياتية ومن بعض الدول في أوروبا والأميركيتين من ضمنها الولايات المتحدة. وبذلك بدأت الأمم المتحدة مرة أخرى الاهتمام بحقوق الإنسان. قاد ذلك بصورة اكثر أهمية إلى إكمال توقيع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر 1966. وسوية مع الإعلان العالمي وفرت هذه المعاهدات بياناً رسميا حول حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

لكن شمولية المعاهدات تتطلب ان تحول الأمم المتحدة عمل حقوق الإنسان الذي تقوم به من مجرد وضع معايير إلى مراقبة كيفية

تطبيق هذه الدول فعلياً لهذه المعايير. وكان ذلك أحد المجالات التي لم تحقق فيه المنظمة فعلياً أي تقدم خلال أول عقدين من ذلك.

رغم انه جرى توضيح المفاهيم الأساسية لمعايير حقوق الإنسان في منتصف الستينيات من القرن العشرين، فقد ظل تطبيق تلك المعايير متعلقاً بالكامل تقريباً بإرادة الحكومات القومية الفردية.

إحياء كارتر لحقوق الإنسان
عندما أصبح جيمي كارتر رئيساً للولايات المتحدة عام 1977، رفع منزلة حقوق الإنسان ليجعل منها مسألة دولية. جعل كارتر موضوع

الرئيس جيمي كارتر والحائز على جائزة نوبل للسلام ديزموند أم توتو عام 1986

حقوق الإنسان العالمية أولوية في السياسة الخارجية الأميركية وبذلك شجع أنصار حقوق الإنسان عبر العالم.

حاول كارتر ان يفصل حقوق الإنسان الدولية عن سياسة "الشرق-الغرب" في الحرب الباردة، وعن المنافسات بين الشمال والجنوب، وبين الدول الصناعية والدول غير الصناعية حول المسائل الاقتصادية. أعطى ذلك زخماً جديداً ومشروعية متزايدة للمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في كل مكان.

عملية هلسنكي

شهد منتصف السبعينيات من القرن العشرين إدخال حقوق الإنسان في المسار الرئيسي للسياسة الخارجية المتعددة الجوانب والثنائية. بدأت الولايات المتحدة ودول أوروبية في أخذ مسألة ممارسة حقوق الإنسان بعين الاعتبار في سياساتها المتعلقة بالمساعدات. وأدخل الاتفاق النهائي لهلسنكي عام 1975 بصراحة مسألة حقوق الإنسان ضمن المسار الرئيسي للعلاقات الأميركية –السوفياتية.

بدأت اجتماعات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE)

الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف (في الوسط من اليسار) يقف مع الرئيس الأميركي جيرالد فورد في تموز/يوليو 1975 في هلسنكي، فنلندا. ساعدت اجتماعات "عملية هلسنكي" حول مسائل حقوق الإنسان بين الدول الرأسمالية والشيوعية في تقويض الإمبراطورية السوفياتية وأظهرت بذلك ان للأفكار أثرها الباقي.

شكلت العداوات القبلية والدينية عبر التاريخ لعنة لحقوق الإنسان. اعتبر الرئيس الأميركي جيمي كارتر (في الوسط) أن معاهدة السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل سنة 1979. شكلت مَعلماً بارزاً لفترة رئاسته. إلاّ أن وعد هذه المعاهدة انهار بسبب استمرار هذه العداوات.

في مطلع السبعينيات من القرن العشرين كسلسلة من المباحثات شملت الولايات المتحدة، وكندا، والاتحاد السوفياتي وتقريباً جميع دول أوروبا. تركزت المناقشات حول المسائل العالقة بين الشرق الشيوعي والغرب الديمقراطي. تم إعداد الاتفاق النهائي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عام 1975 في هلسنكي، فنلندا، ووافقت عليه 35 دولة وعرف هذا الاتفاق باتفاقات هلسنكي. ذكرت الاتفاقات عشرة مبادئ محددة بضمنها احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية مثل حرية الفكر، والضمير، والدين، والمعتقد. يعزو الكثير من الخبراء إلى عملية هلسنكي فضل المساعدة في إسقاط الأنظمة الدكتاتورية في الاتحاد السوفياتي وفي أوروبا الشرقية.

بنهاية الثمانينيات من القرن العشرين بلغت الحرب الباردة نهايتها، وفي 25 كانون الأول/ديسمبر 1991 أنزل العلم السوفياتي عن مبنى الكرملين. تولى مؤتمر الأمن والتعاون (CSCE) في أوروبا حينها دوراً أعظم، بعد ان كان حتى تلك النقطة يعقد اجتماعات ومؤتمرات. تمثل دوره في إدارة التغيير التاريخي الحاصل في أوروبا. تعدل اسمه إلى منظمة الأمن والتعاون في

أوروبا (OSCE) وهي الآن اكبر منظمة أمن إقليمية في العالم وتشمل في عضويتها 56 دولة من أوروبا، وآسيا الوسطى، وأميركا الشمالية. كما أنها تضم دولا شريكة في آسيا ومنطقة البحر المتوسط. يعتبر العديد من الناس المنظمة على أنها نموذج أولي لجهود التعاون الإقليمي لصياغة احترام اعظم لحقوق الإنسان في أنحاء أخرى من العالم. أصبح إعلان كوبنهاغن ومبادئ باريس لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذات تأثير هائل كمقياس لأداء حقوق الإنسان ومن ضمنه سجل الدول الديمقراطية.

وضمن منظمة الأمم المتحدة صاغت لجنة حقوق الإنسان التي أعيد تنشيطها بقيادة كندا، وهولندا، ودول اخرى معاهدات جديدة حول حقوق المرأة (1979)، والتعذيب (1984) وحقوق الطفل (1989). وتم تعيين خبراء لدراسة وإعداد تقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان في عدد متزايد من الدول.

بحلول منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، كانت معظم الدول الغربية قد وافقت على وجوب ان تُشكّل مسألة حقوق الإنسان اهتماماً نشطاً في السياسة الخارجية، وتَحوّل هذا الاهتمام إلى مسائل تتعلق بالمراقبة والتطبيق.

كما كانت السبعينيات من القرن العشرين السنوات التي برزت خلالها المنظمات غير الحكومية (NGOs) المهتمة بحقوق الإنسان كقوة سياسية دولية ملحوظة. وقد تمّ الرمز إلى ذلك من خلال منح جائزة نوبل للسلام إلى منظمة العفو الدولية عام 1977 بسبب المساعدات التي قدمتها إلى السجناء السياسيين. بحلول

العام 1980، كان هناك حوالي 200 منظمة غير حكومية تعمل في الولايات المتحدة تعالج مسائل تتعلق بحقوق الإنسان، وكان حوالي نفس هذا العدد يعمل في بريطانيا. شكل بروز منظمات غير حكومية في دول في أفريقيا، وآسيا، وأميركا اللاتينية تطوراً ذا أهمية مساوية. كانت لهذه المجموعات، بالإضافة إلى أنصار ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، أهمية في التأثير على السياسات القومية والدولية لحقوق الإنسان.

بيئة ما بعد الحرب الباردة
أصبحت الجهود الدولية لتعزيز حقوق الإنسان اقوى منذ انتهاء الحرب الباردة. وكمثال عن ذلك، كان إنشاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة التي عززت بدرجة اكبر عملية المراقبة الدولية. أصبحت طبيعة وحدود حقوق الإنسان في معظم الدول مترسخة بعمق في برامج العمل القومية. ومع انتشار الأفكار الاقتصادية الليبرالية عبر نظام العولمة انتشرت كذلك أفكار اخرى. ازداد تأثير المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وأنصار هذه الحقوق عبر العالم.

وبالتأكيد، لا تزال إثارة مسائل حقوق الإنسان تسبب أحياناً استياءً من جانب بعض الدول، كما يظهر ذلك في العلاقات المتوترة بين الصين وشركائها التجاريين الرئيسيين التي سادت خلال سنوات ما بعد مجزرة ساحة تيانامن للمواطنين الصينيين. لكن لا زالت معظم الدول ترفض التشديد على المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان الدولية بدرجة قوية بما يكفي لإرضاء العديد من المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان.

ولا زالت هناك أنظمة سياسية حاكمة عبر العالم مثل، كوبا، بورما، كوريا الشمالية، وأمكنة أخرى، تمارس انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً. وكما أكدت ذلك بالوثائق تقارير وزارة الخارجية، ومختلف المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، لا زالت هناك في معظم دول العالم مشاكل ذات شأن في مجال حقوق الإنسان.

مع ذلك، هناك إرادة جديدة داخل المجتمع الدولي لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان المنتظمة. من المؤسف انه في العام 1994 فشلت الأمم المتحدة في الرد على عملية الإبادة الجماعية التي حصلت في رواندا من خلال التدخل العسكري. ولكن في السلفادور لعب مراقبو حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة دوراً مهماً في التوصل إلى تسوية سياسية ونزع السلاح من المتحاربين بعد حرب أهلية دامت عقداً كاملاً. وفي الصومال، عندما سقطت البلاد في قبضة أمراء الحرب، تدخلت قوات عسكرية متعددة الجنسيات لإنقاذ الآلاف من المدنيين من الموت جوعاً. وفي كمبوديا، ساعدت عملية ضخمة لحفظ السلام قامت بها الأمم المتحدة في إبعاد القوات الفيتنامية واحتواء عصابات الخمير الحمر وتشجيع

رئيس جمهورية جنوب أفريقيا نلسون مانديلا (الى اليمين) يستلم جائزة في جوهانسبورغ سنة 2006. أصبح مبدأ حكم الأغلبية السوداء (الذي جسده مانديلا). المضاد لحكم الأقلية البيضاء، في جنوب أفريقيا إحدى القضايا الرئيسية لحقوق الإنسان في القرن العشرين.

تشكيل حكومة منتخبة بحرية. في البوسنة استخدم المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة القوة العسكرية لوضع نهاية للحرب الأهلية الدموية التي تسببت في مقتل حوالي 200 ألف شخص وأجبرت مليونين آخرين على هجر منازلهم نتيجة "عملية التطهير العرقي" النظامية.

رغم أهمية حقوق الإنسان والسياسة الإنسانية، كافح المجتمع الدولي في أوائل القرن الحادي والعشرين لوقف المعارك الوحشية الدائرة بين القبائل في مقاطعة دارفور الغربية في السودان. أدت الحرب التي وصفتها الولايات المتحدة والعديد من المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان على أنها حرب إبادة جماعية، إلى مقتل عشرات الآلاف من الناس وأجبرت ما يزيد عن مليوني إنسان على هجر منازلهم والعيش في مخيمات اللاجئين.
لم تتمكن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي من وضع حد لعمليات القتل والاغتصاب المنتشرة، وحثت الولايات المتحدة الأمم المتحدة على نشر قوة كبيرة لحفظ السلام في البلاد. وفي نفس الوقت شارك المجتمع الدولي، وبضمنه منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان، في الاستجابة للارتفاع الحاد في النشاط الإرهابي الدولي الذي سلطت عليه الأضواء هجمات 11 أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة وهجمات أخرى نفذتها القاعدة حول العالم، من إندونيسيا إلى أسبانيا. وقد قام نفس هؤلاء المراقبين أيضاً بانتقاد الإجراءات التي قامت بها الحكومات القومية ردا على الإرهاب.

استلهمت الثورة الأميركية سنة 1776 نظريات حقوق الإنسان التي عبّر عنها فلاسفة كان من بينهم مفكرون فرنسيون. بحلول العام 1789، كانت الحمى الثورية الأميركية قد انتشرت ووصلت إلى فرنسا. وما لبثت أن قضت على النظام الملكي الفرنسي. يعود هذا الرسم المحفور إلى إصدار قانون في فرنسا سنة 1795 يضمن حرية الكلام والصحافة.

مساهمات الولايات المتحدة

لعبت الولايات المتحدة دوراً مميزاً في تطوير ودعم أفكار وممارسات حقوق الإنسان. إعلان الاستقلال الذي أنهت بموجبه المستعمرات الأميركية ولاءها للتاج البريطاني عام 1776 نص

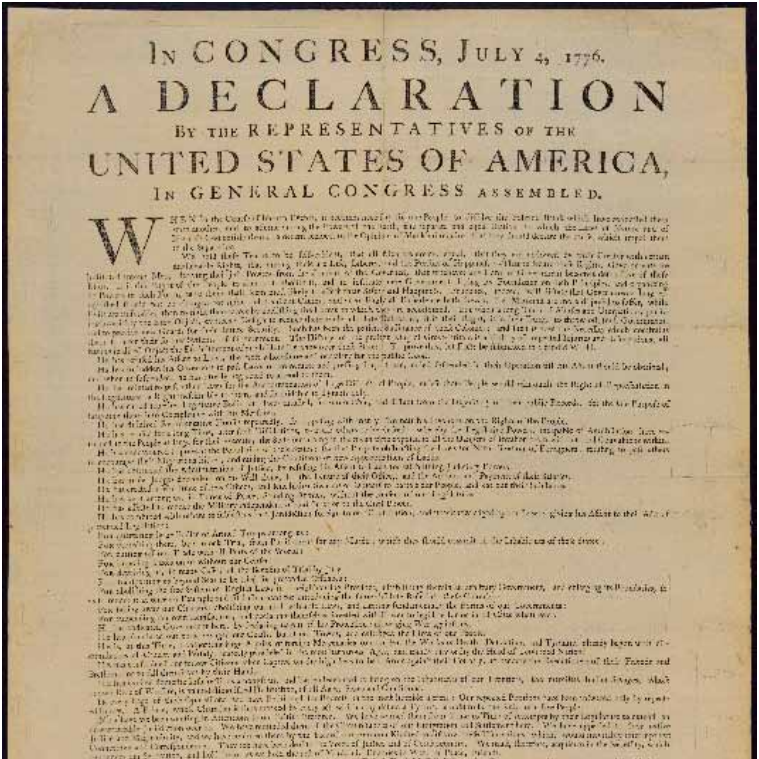

IN CONGRESS, JULY 4, 1776.

A DECLARATION

BY THE REPRESENTATIVES OF THE

UNITED STATES OF AMERICA,

IN GENERAL CONGRESS ASSEMBLED.

WHEN in the Course of human Events, it becomes necessary for one People to dissolve the political Bands which have connected them with another, and to assume among the Powers of the Earth, the separate and equal Station to which the Laws of Nature and of Nature's God entitle them, a decent Respect to the Opinions of Mankind requires that they should declare the causes which impel them to the Separation.

We hold these Truths to be self-evident, that all Men are created equal, that they are endowed by their Creator with certain unalienable Rights, that among these are Life, Liberty and the Pursuit of Happiness.—That to secure these Rights, Governments are instituted among Men, deriving their just Powers from the Consent of the Governed, that whenever any Form of Government becomes destructive of these Ends, it is the Right of the People to alter or to abolish it, and to institute new Government, laying its Foundation on such Principles, and organizing its Powers in such Form, as to them shall seem most likely to effect their Safety and Happiness. Prudence, indeed, will dictate that Governments long established should not be changed for light and transient Causes; and accordingly all Experience hath shewn, that Mankind are more disposed to suffer, while Evils are sufferable, than to right themselves by abolishing the Forms to which they are accustomed. But when a long Train of Abuses and Usurpations, pursuing invariably the same Object, evinces a Design to reduce them under absolute Despotism, it is their Right, it is their Duty, to throw off such Government, and to provide new Guards for their future Security.—Such has been the patient Sufferance of these Colonies; and such is now the Necessity which constrains them to alter their former Systems of Government. The History of the present King of Great-Britain is a History of repeated Injuries and Usurpations, all having in direct Object the Establishment of an absolute Tyranny over these States. To prove this, let Facts be submitted to a candid World.

He has refused his Assent to Laws, the most wholesome and necessary for the public Good.

He has forbidden his Governors to pass Laws of immediate and pressing Importance, unless suspended in their Operation till his Assent should be obtained; and when so suspended, he has utterly neglected to attend to them.

He has refused to pass other Laws for the Accommodation of large Districts of People, unless those People would relinquish the Right of Representation in the Legislature, a Right inestimable to them and formidable to Tyrants only.

He has called together Legislative Bodies at Places unusual, uncomfortable, and distant from the Depository of their public Records, for the sole Purpose of fatiguing them into Compliance with his Measures.

He has dissolved Representative Houses repeatedly, for opposing with manly Firmness his Invasions on the Rights of the People.

He has refused for a long Time, after such Dissolutions, to cause others to be elected; whereby the Legislative Powers, incapable of Annihilation, have returned to the People at large for their exercise; the State remaining in the mean time exposed to all the Dangers of Invasion from without, and Convulsions within.

He has endeavoured to prevent the Population of these States; for that Purpose obstructing the Laws for Naturalization of Foreigners; refusing to pass others to encourage their Migrations hither, and raising the Conditions of new Appropriations of Lands.

He has obstructed the Administration of Justice, by refusing his Assent to Laws for establishing Judiciary Powers.

He has made Judges dependent on his Will alone, for the Tenure of their Offices, and the Amount and Payment of their Salaries.

He has erected a Multitude of new Offices, and has sent hither Swarms of Officers to harass our People, and eat out their Substance.

He has kept among us, in Times of Peace, Standing Armies, without the Consent of our Legislatures.

He has affected to render the Military independent of and superior to the Civil Power.

He has combined with others to subject us to a Jurisdiction foreign to our Constitution, and unacknowledged by our Laws; giving his Assent to their Acts of pretended Legislation:

For quartering large Bodies of Armed Troops among us:

For protecting them, by a mock Trial, from Punishment for any Murders which they should commit on the Inhabitants of these States:

For cutting off our Trade with all Parts of the World:

For imposing Taxes on us without our Consent:

For depriving us, in many Cases, of the Benefits of Trial by Jury:

For transporting us beyond Seas to be tried for pretended Offences:

For abolishing the free System of English Laws in a neighbouring Province, establishing therein an arbitrary Government, and enlarging its Boundaries, so as to render it at once an Example and fit Instrument for introducing the same absolute Rule into these Colonies:

For taking away our Charters, abolishing our most valuable Laws, and altering fundamentally the Forms of our Governments:

For suspending our own Legislatures, and declaring themselves invested with Power to legislate for us in all Cases whatsoever.

He has abdicated Government here, by declaring us out of his Protection and waging War against us.

He has plundered our Seas, ravaged our Coasts, burnt our Towns, and destroyed the Lives of our People.

He is at this Time transporting large Armies of foreign Mercenaries to compleat the Works of Death, Desolation, and Tyranny, already begun with circumstances of Cruelty and Perfidy, scarcely paralleled in the most barbarous Ages, and totally unworthy the Head of a civilized Nation.

He has constrained our fellow Citizens, taken Captive on the high Seas, to bear Arms against their Country, to become the Executioners of their Friends and Brethren, or to fall themselves by their Hands.

He has excited domestic Insurrections amongst us, and has endeavoured to bring on the Inhabitants of our Frontiers, the merciless Indian Savages, whose known Rule of Warfare, is an undistinguished Destruction of all Ages, Sexes and Conditions.

In every Stage of these Oppressions We have Petitioned for Redress in the most humble Terms: Our repeated Petitions have been answered only by repeated Injury. A Prince, whose Character is thus marked by every Act which may define a Tyrant, is unfit to be the Ruler of a People.

Nor have We been wanting in Attentions to our British Brethren. We have warned them from Time to Time of Attempts by their Legislature to extend an unwarrantable Jurisdiction over us. We have reminded them of the Circumstances of our Emigration and Settlement here. We have appealed to their native Justice and Magnanimity, and We have conjured them by the Ties of our common Kindred to disavow these Usurpations, which would inevitably interrupt our Connections and Correspondence. They too have been deaf to the Voice of Justice and of Consanguinity. We must, therefore, acquiesce in the Necessity, which denounces our Separation, and hold them, as we hold the rest of Mankind, Enemies in War, in Peace Friends.

We, therefore, the Representatives of the UNITED STATES OF AMERICA, in GENERAL CONGRESS, Assembled, appealing to the Supreme Judge of the World for the Rectitude of our Intentions, do, in the Name, and by Authority of the good People of these Colonies, solemnly publish and declare, That these United Colonies are, and of Right ought to be FREE AND INDEPENDENT STATES; that they are absolved from all Allegiance to the British Crown, and that all political Connexion between them and the State of Great-Britain, is and ought to be totally dissolved; and that as FREE AND INDEPENDENT STATES, they have full Power to levy War, conclude Peace, contract Alliances, establish Commerce, and to do all other Acts and Things which INDEPENDENT STATES may of right do. And for the support of this Declaration, with a firm reliance on the Protection of divine Providence, we mutually pledge to each other our Lives, our Fortunes, and our sacred Honor.

Signed by ORDER and in BEHALF of the CONGRESS,

JOHN HANCOCK, PRESIDENT.

ATTEST.
CHARLES THOMSON, SECRETARY.

PHILADELPHIA: PRINTED BY JOHN DUNLAP.

”تعتبر هذه الحقائق على أنها بديهية، وان جميع بني البشر خُلقوا متساوين وان خالقهم منحهم حقوقا معينة لا يمكن التصرف بها، وإن من بين هذه الحقوق الحق في الحياة، والحرية، ونشدان السعادة. وانه من اجل تأمين هذه الحقوق تتشكل الحكومات بين الرجال وتستمد سلطاتها العادلة بقبولها من المحكومين. وإنه كلما اصبح أي شكل من الحكم مدمراً لهذه الأهداف، يعود الحق إلى الشعب أن يغيّر هذه الحكومات أو يزيلها، وينشئ حكومة جديدة ترتكز أسسها على مثل هذه المبادئ وتنظم سلطاتها بشكل ينظر إليه الناس على أنه الأكثر احتمالاً لتأمين سلامتهم وسعادتهم.“

ميثاق الحقوق
في عام 1787 اجتمع ممثلو 12 ولاية من اصل الولايات الأميركية الأصلية الثلاث عشرة في فيلادلفيا، بولاية بنسلفانيا لبدء وضع مسودة الدستور الأميركي. صاغوا وثيقة من التسويات حول الديمقراطية التمثيلية التي تمكنت من التكيف جيداً مع الظروف المتغيرة خلال ما يزيد عن 200 سنة.

اعترض عديدون على الدستور الجديد في بادئ الأمر. ولم يعطوا موافقتهم على الوثيقة إلاّ بعد إن وُعدوا بأنه سوف تضاف إلى الدستور سلسلة من التعديلات التي تضمن الحريات المدنية، وهي الحريات التي كانت تُشكّل جزءاً من معظم دساتير الولايات. وهكذا أضيفت التعديلات العشرة التالية أدناه التي عرفت بصورة جماعية

إلى اليسار: إعلان استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا العظمى سنة 1776 أعلن أن بني البشر يملكون ”حقوقاً غير قابلة للتنازل“ بضمنها حق ”الحياة، والحرية ونشدان السعادة“. إن ”مفهوم“ الحقوق غير القابلة للتنازل“، المستمد من الأخلاقيات العالمية ولا يجوز نقضه على يد حكم الإنسان المستبد. جاء من الفلاسفة الأولين ولا يزال قائماً في جوهر حقوق الإنسان.

في هذه اللوحة الزيتية بريشة جون ترومبال، يقدم توماس جيفرسون إعلان الاستقلال إلى جون هانكوك في الكونغرس القاري في فيلادلفيا سنة 1776. أدرك واضعوه أن هذه الوثيقة سوف تؤدي إلى حرب مع بريطانيا. ولكنهم لم يستطيعوا تصور مدى أثرها الفلسفي.

بميثاق الحقوق إلى الدستور عام 1791. ومنذ تبني ميثاق الحقوق، لم يضف سوى 17 تعديلاً على الدستور.

التعديل الأول: لا يحق للكونغرس سنّ أي قانون يتعلق بإنشاء ديانة، أو يمنع ممارسة أي ديانة، أو يقيّد حرية الرأي أو الصحافة، او حق الناس في التجمّع بسلام، او تقديم العرائض للحكومة لرفع المظالم.

التعديل الثاني: لما كان وجود المليشيات الجيدة التنظيم ضرورياً

لأمن الولايات الحرة، فلا يجوز انتهاك حق الناس في حيازة وحمل السلاح.

التعديل الثالث: لا يجوز إيواء الجنود في منازل خاصة دون رضى أصحابها، لا في وقت السلم ولا في وقت الحرب، بل بالطريقة التي ينص عليها القانون.

التعديل الرابع: لا يجوز انتهاك حق الناس في ضمان الأمن لأنفسهم، ومنازلهم، وأوراقهم، وأغراضهم ضد أعمال التفتيش والمصادرة غير المعقولة....
التعديل الخامس: ما من أحد يمكن مُساءلته عن جريمة عقوبتها الموت، أو جريمة شائنة، ما لم يُقدم بحقه شكوى أو اتهام من هيئة مُحلّفين كبرى ... كما لا يجوز إخضاع أي كان لنفس التهمة مرتين بحيث يتعرض لخطر على حياته أو لبتر عضو من أعضائه، كما لا يجوز إجباره في القضايا الجنائية على الشهادة ضد نفسه، أو حرمانه من الحياة أو الحرية أو الملكية دون محاكمة مشروعة، كما لا يجوز مصادرة ملكٍ خاص للاستخدام العام دون تعويض مناسب.

التعديل السادس: في كل الدعاوى الجنائية، يجب أن يحظى المتهم بمحاكمة سريعة وعامة على يد هيئة محلفين غير متحيّزة في الولاية أو المقاطعة التي تمّ فيها اقتراف الجريمة، وهي المقاطعة التي يكون قد سبق أن حددها القانون، وأن يُبلّغ المتهم عن طبيعة وسبب التهم، وأن يواجه بالشهود ضده، وأن تتوفر له الإجراءات الإلزامية لتوفير شهود لصالحه، وأن يحصل على مساعدة محام

للدفاع عنه.

التعديل السابع: في دعاوى القانون العام، عندما تتعدى قيمة الخلاف عشرين دولاراً، يجب المحافظة على حق المحاكمة أمام هيئة محلفين...

التعديل الثامن: لا يجوز فرض كفالات زائدة عن اللزوم، أو فرض غرامات زائدة عن اللزوم، أو إنزال عقوبات قاسية غير مألوفة.

التعديل التاسع: ان تعداد حقوق معينة في الدستور لا يجوز تفسيره على أنه ينكر أو ينتقص من الحقوق الأخرى المحفوظة للناس.

التعديل العاشر: السلطات التي لم توكل إلى الولايات المتحدة بموجب الدستور، والتي لم يحظرها الدستور على الولايات، تبقى سلطات هي من حق الولايات أو الناس على التوالي.

مشاكل حقوق الإنسان
هناك، بالطبع، جوانب اقل جاذبية للإرث الأميركي. كان الاسترقاق ممارسة مقبولة في الولايات الجنوبية خلال أول 75 سنة من حياة الجمهورية الأميركية، وكان التمييز العنصري في المدارس، والمرافق العامة، والممارسات والاجتماعية المعيار المتبع خلال معظم سنوات القرن الثاني من حياة الجمهورية الأميركية. كما أجبر الهنود الحمر، كما كانوا يسمون في ذلك الوقت، على الانتقال باتجاه الغرب مما يعني ترك منازلهم وأراضيهم وأحياناً خسارة حياتهم. كما كانت النساء محرومات من حق التصويت في

الانتخابات ومن حق العضوية في هيئات محلفين ومن حق الاحتفاظ بملكية خاصة عندما تكون متزوجة. ولكن إحدى مزايا الديمقراطية الأميركية كانت وجود الآليات الذاتية الإصلاح، كالانتخابات والمحاكم، التي تميل إلى معالجة الأخطاء التي ارتكبت في وقت أبكر. وقد ساعدت السلطة البسيطة لفكرة المساواة أيضاً في تصحيح علل اجتماعية.

خلال الحرب الباردة، دعمت الولايات المتحدة بعض الأنظمة الديكتاتورية العسكرية الوحشية وزودتها بمساعدات مالية وعسكرية طالما بقيت تدعم المصالح الاقتصادية والسياسية والجغرافية للولايات المتحدة. وفي وقت اكثر حداثة، تَّم انتقاد الولايات المتحدة في أعقاب أحداث 11 أيلول/سبتمبر بسبب معاملة بعض الإرهابيين المشتبه بهم، كما بسبب بعض الحالات المعزولة، مثل سوء معاملة السجناء على يد عسكريين أميركيين خلال حرب العراق. ولا تزال حتى الآن تتم في المجتمعات المتمدنة مناقشة حدود الحريات في حالات النزاعات التي تشمل إرهابيين، يسعون في نهاية المطاف إلى تدمير حقوق كل الناس.

الرئيس ابراهام لينكولن في أرض المعركة في انتيتام سنة 1862. الحرب الأهلية الأميركية التي دار رحاها بين ولايات الشمال المعارضة للرق وولايات الجنوب التي كانت تستفيد من الرقيق. أنهت الرق في أميركا الشمالية. وجعلت اهتمامات حقوق الإنسان جزءاً مستداماً من المجتمع الأميركي والثقافة الأميركية.

هناك قلق لدى بعض الأوساط حول استعمال عقوبة الإعدام وكفاءة

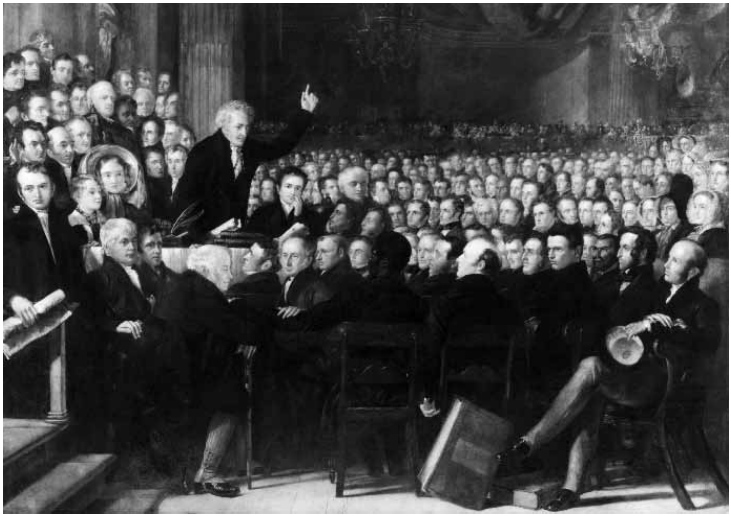

هذا المشهد الذي رسمه الرسام بنجامين هايدن. يظهر اجتماعاً لجمعية مناهضة للاسترقاق سنة 1840. عارضت بقوة الجمعيات المناهضة للاستعباد في بريطانيا وأميركا تجارة الرق. وشكلت مثالاً عن حركة سياسية ألهمها الضمير.

التمثيل القانوني في قضايا عقوبة الإعدام، كما حول نسبة عدد الذكور من الاقليات المعتقلين في سجون مخصصة لمرتكبي الجنايات. وتجري مناظرات حول عدم إعادة الحقوق المدنية إلى المجرمين بعد ان يكملوا فترات حكمهم، كما تجري مناقشات حول حقوق الاقليات الجنسية. ومرة أخرى، يلاحظ المرء ان قوة الفكرة، كالمساواة، تولّد مناظرات متواصلة.

أعمال إيجابية

ولكن للولايات المتحدة أيضاً سجلا طويل الأمد من الأعمال الدولية الإيجابية دفاعا عن حقوق الإنسان. فبعد الحرب العالمية الأولى، ناصر الرئيس الأميركي وودرو ويلسون حق تقرير المصير القومي وحماية الاقليات من جانب المجتمع الدولي. وبعد الحرب العالمية الثانية، كرست الولايات المتحدة جهداً كبيراً وخصصت أموالاً لاستدامة واعادة بناء الديمقراطية في أوروبا ولتثبيت الديمقراطية في اليابان. واتخذت الولايات المتحدة موقعاً قيادياً في عملية إلغاء الاستعمار. ومنحت الاستقلال للفليبين عام 1946، ومع نهاية الحرب الباردة برزت الولايات المتحدة كرائدة في مبادرات حقوق الإنسان المتعددة الأطراف والمبادرات الإنسانية في الصومال، والسودان، وهايتي، والبوسنة، ودول اخرى.

الرئيس الأميركي وودرو ويلسون يحتفل بيوم الهدنة. سنة 1921. في أعقاب الحرب العالمية الأولى. قادت مثالية ويلسون إلى تأسيس عصبة الأمم (أول محاولة لتشكيل أمم متحدة). والى نظريات لا تزال سائدة حول النظام الدولي.

إبقاء الكونغرس مطلعا

المطلوب من وزارة الخارجية ان ترفع في كل سنة عدة تقارير شاملة حول حقوق الإنسان إلى الكونغرس. تشمل هذه التقارير:

- تقارير ممارسات حقوق الإنسان في دول العالم، وهو تقييم مفصل لأوضاع حقوق الإنسان في مختلف دول العالم.

- دعم حقوق الإنسان والديمقراطية. تفاصيل حول ما تفعله الحكومة الأميركية لمعالجة الانتهاكات الملحوظة في تقارير الدول.
- تقرير حول الحرية الدينية الدولية، وهو تقرير يركز على تفحص درجة حرية الناس في ممارسة العبادة حسب ما يرغبون.
- تقرير حول الاتجار بالبشر، وهو مسح لنظام الاسترقاق في عصرنا الحديث.

بعد الانتهاء من إعداد هذه التقارير، فإنها ترفع إلى الكونغرس وتعرض على شبكة الإنترنت لنشرها على النطاق العالمي.

في الخارج، أثار اعتقاد الأميركيين بأنهم دائماً على حق، ورغبتهم في العمل من طرف واحد استياءا لدى البعض في بعض الأحيان، وحتى بين صفوف الذين يتشاطرون القيم الأساسية للسياسات الأميركية. ليس من الصعب الإشارة إلى النقاط التي تفشل فيها الولايات المتحدة في تحقيق مُثلها العليا. مع ذلك، فالولايات المتحدة اليوم، كما كانت قبل قرنين، رائدة عالمية في الكفاح المتواصل من اجل حقوق الإنسان. وفي حينٍ أصبحت هذه الأفكار مقبولة بشكل واسع، لا يزال الكفاح مستمراً من أجل تطبيقها عبر العالم.

الرصد الدولي وممارسات التطبيق لحقوق الإنسان

الرصد الدولي وآليات التطبيق
نظرياً على الأقل، أصبحت الدول تتعرض للمحاسبة والمساءلة

بصورة متزايدة عن ممارساتها في مجال حقوق الإنسان تجاه المجتمع الدولي. فقد صادقت أكثر من ثلاثة أرباع الدول في العالم على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

الاحتفال الاستهلالي للمؤتمر العالمي حول حقوق الإنسان برعاية الأمم المتحدة الذي عقد في فيينا عام 1993

شكلت المعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية لمنظمة الأمم المتحدة لجنة إشراف مكونة من خبراء مستقلين، تحمل اسم لجنة حقوق الإنسان، وتتمثل وظيفتها الرئيسية في مراجعة التقارير الدورية المقدمة من جانب الدول. تمّ تشكيل لجان مماثلة بموجب

معاهدات دولية لحقوق الإنسان حول التمييز العنصري، وحقوق المرأة، والتعذيب، وحقوق الطفل كما صدرت معاهدات جديدة حول حقوق المعوقين والعمال المهاجرين.

حوافز للتحسين
لا تستطيع عمليات الرصد وإعداد التقارير ان تجبر الدول على تغيير ممارساتها. لكن هناك حوافز اخرى للدول الساعية لتحسين سجلات حقوق الإنسان لديها أو للحفاظ عليها. قد تكشف عملية إعداد أي تقرير عن مجالات قد تكون التحسينات ضرورية فيها. ومن الممكن ان يشكل ذلك تذكيراً للمسؤولين بالتزاماتهم القانونية الدولية.

كان لدى المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تشكلت ضمن مجلس أوروبا، نظام أقوى في مجال الشكاوى. أما الهيئة التي أنشأتها، أي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فقد أصدرت قرارات مُلزمة قانونياً في المئات من القضايا التي تتعلق بمجموعة متنوعة من المسائل بضمنها أسئلة تتعلق بحالات طارئة عامة. وقد جرى في النظام الأوروبي تحويل جزئي للسلطة المتعلقة بتطبيق حقوق الانسان من الدول نفسها إلى تجمع سياسي إقليمي أوسع.

حققت الترتيبات الإقليمية في الأميركيتين وأفريقيا نجاحاً اقل في هذا السياق. وليس هناك في العالم العربي أو آسيا حتى الآن لجان إقليمية لحقوق الإنسان، رغم تأسيس منتدى آسيا- المحيط الهادئ عام 1996 الذي كانت مهمته دعم التعاون الإقليمي في "إنشاء وتطوير مؤسسات قومية بغية حماية وتعزيز حقوق الإنسان

لشعوب المنطقة". وهناك أيضاً مخططات لتشكيل لجنة جديدة لحقوق الإنسان لدى رابطة "آسيان" (ASEAN)، وكذلك محكمة أفريقية جديدة لحقوق الإنسان. تعتمد قوة ونطاق إجراءات الرصد الدولية على رغبة الدول في استعمال هذه الإجراءات والمشاركة فيها. ويبقى هذا الوضع يمثل مشكلة خطيرة ودائمة.

التقارير التحقيقية وجهود المناصرة

تشمل مجموعة أخرى من آليات الرصد المتعددة الأطراف لحقوق الإنسان إعداد التقارير التحقيقية وجهود المناصرة. شكلت لجنة الدول ما بين الأميركية حول حقوق الإنسان القوة الرائدة في هذا السياق. شكلت تقاريرها حول تشيلي في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين عنصراً مهماً في الكشف عن إساءات حقوق الإنسان في عهد حكومة بينوشيه، وبدا ان تقريرها في عام 1978 حول نيكاراغوا ساهم بدرجة كبيرة في وضع نهاية لحكومة سوموزا.

على مدى العقدين الماضيين، كرّست لجنة الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان جهداً كبيراً في إعداد دراسات حول الدول، شملت دولاً بارزة سياسياً مثل غواتيمالا، وإيران، وبورما. ونموذجياً، كانت اللجنة تعمل عبر ما سمي "بالمقرر الخاص"، وهو نظام يضم خبيراً ومحققاً مستقلين.

موظفون محليون في شباباس، بالمكسيك، يرحبون بمجموعة من المراقبين الدوليين لحقوق الإنسان، سنة 2002، وذلك في أعقاب سنوات من المعارك بين القوات الحكومية والثوار المسلحين الذين ينتمون إلى مجموعات من الشعوب الأصلية.

يحاول المقرر الخاص نموذجياً، بالإضافة إلى إعداد التقارير الرسمية التي يرفعها إلى اللجنة، الإبقاء على حوار مستمر مع الحكومات صاحبة العلاقة بغية إنشاء وجود مستدام وقناة للتأثير. أنشأت لجنة الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان أيضاً مجموعات من المقررين او مجموعات عمل للتحقيق في حالات اختفاء الأشخاص، الاعتقالات التعسفية، التعصب الديني، وانتهاكات حقوق الإنسان على يد المرتزقة، والتمييز العنصري.

في العام 2006، ألغيت لجنة حقوق الإنسان ليحل محلها مجلس اصغر حجماً لحقوق الإنسان. كانت بداية عمل المجلس الجديد صعبة وانتُقد لكونه ألغى وظيفة المقررين الخاصين لدول مثل بيلاروس وكوبا بدون سبب ظاهر. علاوة على ذلك، أدام مجلس حقوق الإنسان الممارسة التمييزية التي تمثلت بأن يكون لديه بند دائم في برنامج عمله لدولة واحدة فقط هي إسرائيل فيما يتعلق بوضع الفلسطينيين. قلّصت أيضاً الآلية الجديدة لحقوق الإنسان في جنيف دور المنظمات غير الحكومية في الجلسات الرسمية للمجلس واستمرت في استثناء إسرائيل من عضويتها في أية مجموعة إقليمية تنظم العمل في جنيف. هناك بعض الأمل في استطاعة ما سمي "بالمراجعة الدورية العالمية" ان تخدم بمثابة حافز لأعضاء المجلس لتحسين ممارساتهم الذاتية لحقوق الإنسان. ومن الواضح أن المنزلة الأخلاقية لأي هيئة لحقوق الإنسان سوف تستند بأكثرها على عدم انحيازها.

الدالاي لاما، الزعيم الروحي للتيبت، يتكلم في مؤتمر حقوق الإنسان في نيودلهي، الهند. أصبحت التيبت، المقاطعة الاثنية المطوقة، ترمز إلى حقوق الأقليات العرقية.

المنظمات غير الحكومية والدول: أدوار متباينة

ان نشاطات المنظمات غير الحكومية مهمة أيضا لسياسة حقوق الإنسان الدولية. كانت لمنظمة العفو الدولية، ومنظمة أميريكاس واتش، والاتحاد الأميركي للحريات المدنية، والعديد من المنظمات الأخرى أهمية في المناقشات الجارية حول سياسات أميركا الوسطى في الثمانينيات من القرن العشرين. ولعبت المنظمات

غير الحكومية في كل من أميركا الشمالية وأوروبا دوراً بارزاً في النقاشات القومية حول العقوبات ضد جنوب أفريقيا خلال الثمانينيات من القرن العشرين.

من الممكن للمنظمات غير الحكومية ان تعمل في كثير من الأحيان بشكل متحرر من الرقابة السياسية للدول بسبب وضعيتها الخاصة. وتستطيع هذه المنظمات الضغط بشكل أفضل بشأن مجالات القلق حول حقوق الإنسان حيث لا يكون لها طموحات أبعد في السياسة الخارجية قد تتعارض مع أهداف حقوق الإنسان. وأحيانا تستطيع المنظمات غير الحكومية إثارة مسائل حقوق الإنسان ضمن بلد معين حيث لا يستطيع غيرها القيام بذلك، بسبب ضيق تركيزها ولكونها لا تكون حزبية بشكل عام. وهذا ما ينطبق بالتحديد على الحالات التي يكون فيها النشاط السياسي المستقل مقموعاً وحيث يكون المجتمع المدني ضعيفاً.

أعضاء من مجموعات حقوق الإنسان يهتفون في الكونغرس الأرجنتيني عقب تصويت مجلس الشيوخ الأرجنتيني على إلغاء العفو عن أولئك الذين ارتكبوا إساءات لحقوق الإنسان في سبعينات وثمانينات القرن العشرين. إن الضرر الذي ألحقته هذه الإساءات يمكن أن يستمر طوال عقود من الزمن.

نقاط القوة ونقاط الضعف

غير ان قوة المنظمات غير الحكومية تبقى محدودة، ويجب عليها ان تعتمد على قوة الدعاية والإقناع. فالعديد من البلدان تستخدم سلطة الإكراه ضد الأعضاء

المحليين لمنظمات حقوق الإنسان وتحويلهم إلى ضحايا جدد. وقد قامت بعض الدول بمنع التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية، أو باستعمال إجراءات تسجيل مرهقة لإعاقة عمل هذه المنظمات.

تملك البلدان ذات السيادة نقاط قوة ونقاط ضعف معاكسة تقريباً لتلك التي تملكها المنظمات غير الحكومية. تميل الحكومات إلى صياغة سياسة خارجية تصب في مصلحتها القومية، وهذا يعني ان دفاعها عن حقوق الإنسان قد يكون محدوداً بسبب وجود أهداف أخرى. ولكن عندما تختار الدول السعي إلى معالجة مسائل حقوق الإنسان، فإنها تملك نموذجياً الموارد وقنوات النفوذ اللازمة، وحتى القدرات الدعائية التي لا تتوفر للمنظمات غير الحكومية.

التطورات الحديثة في حقوق الإنسان

ساعد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام 1993 في إعادة تركيز الانتباه الدولي على حقوق الإنسان في عالم ما بعد الحرب الباردة. طورت محاكم جرائم الحرب ليوغوسلافيا السابقة ورواندا التي أنشأها مجلس

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. محكمة لاهاي، 1995. استخدمت المحاكم القضائية الدولية لملاحقة جرائم الحرب للدول الفاشلة. وفي هذه الحالة، قائد معسكر اعتقال للبوسنيين.

امرأة تجمع تواقيع على عريضة في حملة نظمت ضد العنف المنزلي في سانتياغو، التشيلي. تقول الإشارة المطبوعة على قميصها "لا عنف بعد الآن ضد النساء".

الأمن الدولي عامي 1993 و1994 قانون النزاع المسلح والقانون الإنساني الدولي سعياً لحماية المدنيين والعناصر غير المقاتلة في معارك الحرب الأهلية التي جرت في تلك الدولتين. وتمّ إنشاء محاكم خاصة لسيراليون عام 2002، ولكمبوديا عام 2003 لمحاكمة زعماء عسكريين وسياسيين مسؤولين عن فظائع ارتكبت خلال فترات الحرب والإبادة الجماعية. علاوة على ذلك، ورغم عدم دخول الولايات المتحدة كطرف في المعاهدة، بينما عبّرت عن تحفظات معينة بشأن نطاقها، فقد تأسست المحكمة الجنائية الدولية عام

1998 بموجب معاهدة روما، وأوكل اليها مجلس الأمن الدولي محاكمة انتهاكات حقوق الإنسان في نزاع دارفور في السودان.

حاول المؤتمر الدولي الرابع حول النساء الذي عقد برعاية الأمم المتحدة عام 1995 في بكين إدخال قضايا المرأة ضمن المسار الرئيسي للمباحثات الدولية حول حقوق الإنسان. من خلال تأكيده على "نظام الحكم الرشيد" فقد ألقى البنك الدولي الأضواء على مسائل مهمة تتعلق بحقوق الإنسان. وشددت المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي على وجوب ان يكون لدى الدول الساعية للانضمام إلى الهيكليات السياسية في أوروبا سياسات تحمي

مجموعة نسائية في جورجيا قبل تفكك الاتحاد السوفياتي. برز مفهوم حقوق المرأة، وهي الظاهرة التي انتشرت إلى حدٍ كبير في القرن العشرين، ضمن الاهتمام بحقوق الإنسان بشكل عام.

مواطنون يقرأون حقوقهم المدونة على ملصق جداري في مبنى بلدية في ألبانيا.

حقوق الإنسان. في العام 2002، أنشأت الولايات المتحدة "هيئة التحدي الألفية" لتقديم المساعدة الاقتصادية للدول التي تحكم بصورة ديمقراطية، والتي تستثمر في تحسين قدرات مواطنيها، وتشجع الحرية الاقتصادية.

دعاية محرجة

شكّل التركيز بصورة متزايدة على المنتهكين الدائمين لحقوق الإنسان تطوراً إيجابياً آخر. أنشأت مجموعات عالمية، وإقليمية، وقومية شبكة من الضغوط تجعل من غير الممكن تقريباً للدول في اليوم الحاضر تجنب المساءلة العلنية عن ممارساتها لحقوق الإنسان.

لا يمكن التقليل من أهمية قيمة الإعلان عن الانتهاكات ومحاولة إحراج بعض الدول لدفعها إلى اتباع سلوك افضل. حتى الدول الشريرة أو المارقة، قد تهتم بسمعتها الدولية. فعلى سبيل المثال، في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين، كرس النظام العسكري في الأرجنتين جهداً دبلوماسياً كبيراً لإحباط التحقيقات التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدعاية كثيراً ما تساعد، على الأقل، عددا قليلا من ضحايا القمع الأكثر بروزاً في ان يستعيدوا قدراً من الحرية، وحتى أنها قد تجنبهم الإعدام أحياناً. وقد سهلت شبكة الإنترنت العالمية على مجموعات حقوق الإنسان الاتصال والكشف عن المشاكل.

رجل من الصين يتجول عبر شبكة الإنترنت. جعلت التكنولوجيا الحديثة من الممكن لمنظمات حقوق الإنسان الاتصال ببعضها البعض ومشاركة رسالتها مع العالم.

يتم تغيير المعايير والتوقعات القومية والدولية إلى الأحسن. تملك فكرة حقوق الإنسان

سلطة معنوية وقوة حشد من الصعب مقاومتها في عالمنا الحاضر. ومع بدء عدد اكبر ومتزايد باستمرار من المواطنين عبر العالم بالتفكير بأنهم يتمتعون بحقوق لا يمكن التصرف بها، سوف تستمر المطالبة بحقوق الإنسان في إجبار الحكام المستبدين على الفرار وفي انهيار حكوماتهم.

قد يُثبت السيف انه امضى من الكلمة على المدى القصير. ولكن مهمة أنصار حقوق الإنسان، أينما كانوا، تُشكِّل المهمة النبيلة في قول الحقيقة العادلة إلى السلطات. ومن أكثر الدروس تشجيعاً أن جزءا كبيرا من التاريخ الحديث يظهر ان الحقيقة يمكنها ان تنتصر.

Photo Credits: Page 1: © The Print Collector/Heritage-Images/Imagestate, UK. 3: Special Collections, (c) 2006 University of Leeds Library. 6, 7: UN Photo (2). 10: T. Cambre Pierce/AP Images. 11: AFP/Getty Images. 12: AP Images. 15: Themba Hadebe/AP Images. 17: Bibliotheque Nationale/akg-images. 18: Rare Book and Special Collections Division, Library of Congress (LOC). 20, 23: Prints and Photographs Division, LOC (2). 24: Bettmann/CORBIS. 25: Prints and Photographs Division, LOC. 27: Rudi Blaha/AP Images. 29: Eduardo Verdugo/AP Images. 31: Manish Swarup/AP Images. 32: Daniel Luna/AP Images. 33: AP Images. 34: Santiago Llanquin/AP Images. 35: Maria Steen/Moment/Redux. 36: Fejzon Numani/OSCE. 37: © Sinopix.